



ورشة عمل بعنوان
قراءة في قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل
سياق قانوني وسياسي

دائرة الدراسات والأبحاث

www.roayacenter.ps

08 - 2844356

info@roayacenter.ps

0597397736

غزة - شارع عايدية - فوق شبكة المنظمات الأهلية

ديسمبر 2017

أولاً: تعريف المركز

مركز رؤية للدراسات والأبحاث السياسية والاستراتيجية؛ هو مركز تفكير استراتيجي ومؤسسة بحثية مستقلة تهتم بالدراسات السياسية والاستراتيجية، تأسس في غزة مطلع عام 2015م ويهتم بالدراسات الفلسطينية والعربية والدولية التي لها علاقة بالقضية الفلسطينية، ومتابعة وتحليل التحولات الدولية والإقليمية ذات الطابع الاستراتيجي على الساحة العربية، إضافة إلى التفاعلات الدولية المؤثرة على الإقليم.

رؤية المركز

يسعى المركز لتطوير واقع البحث العلمي في المجتمع الفلسطيني، والاستفادة من كافة الخبرات والطاقات البحثية والعلمية، وتقديم تحليلات ودراسات استراتيجية تتميز بالعمق والمهنية حول القضايا التي تتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، والقضايا العربية والإقليمية والدولية.

أهداف المركز

1. إنتاج أبحاث علمية ودراسات سياسية واستراتيجية ذات بعد استشرافي تنسم الموضوعية العالية، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، والوضع العربي والإقليمي والدولي.
2. تقديم أوراق وتقارير، وتقديرات موقف تتعلق بالتطورات والتحولات المحلية والعربية والدولية، وعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات تتعلق بالوضع الفلسطيني والعربي والدولي.
3. العمل كحلقة وصل بين البحث الأكاديمي والسياسات العامة وكمنبر للنقاش العام حول القضايا السياسية، من خلال نشر نتائج البحوث ووسائل أخرى.

المخلص

قراءة في قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل

سياق قانوني وسياسي

تناول منتدى رؤية الخامس قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل عبر قراءة قانونية وسياسية، عبر ثلاث أوراق بحثية تناولت الورقة الأولى القرار الأمريكي في ضوء القانون الدولي مع الباحث القانوني الأستاذ محمد التلباني، وتناولت الورقة الثانية دوافع القرار ومضمونه السياسي مع الباحث السياسي الأستاذ منصور أبو كريم، وتناولت الورقة الثالثة ردود الأفعال العربية والإسلامية والدولية مع أ. د/ رياض العيلة أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر

الورقة الأولى استعرضت الوضع القانوني لمدينة القدس في القانون الدولي منذ صدور القرار رقم 181 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي وضع القدس كاملة تحت نظام دولي خاص، لكن عدم قبول العرب بالقرار جعل إسرائيل تسيطر على الجزء الغربي من المدينة، واستعرضت الورقة أيضاً أبرز القرارات الدولية التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية وحول مدينة القدس بشكل خاص، وأكدت الورقة أن قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية لها يعتبر مخالف لكل قرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي التي تتعامل مع مدينة القدس على أنها مدينة محتلة كباقي الأراضي العربية المحتلة، بما فيه القرار الأخير الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت قرار الاتحاد من أجل السلم الذي اعتبر قرار ترامب باطل ولاغي ولا يترتب عليه أي أثر سياسي أو قانوني، وفي وأن القرار الأمريكي ينتهك الإدارة الدولية الجامعة واتفاقيات جنيف الأربعة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي خاصة 478/242، وينتهك قرارات منظمة اليونسكو حول المدينة المقدسة كمدينة ذات طابع تراثي خاص، وأعاد التأكيد أن هذا القرار باطل في شكله ومضمونه.

وتناولت الورقة الثانية مقدمات القرار الأمريكي ومضمونه وتداعياته، حيث أكدت الورقة أن قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل جاء كردة فعل على رفض القيادة الفلسطينية أسس صفقة القرن التي لا تلبي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية في دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وأكدت أن هذا القرار له دوافع شخصية تتعلق بمحاولة ترامب تخليد اسمه في التاريخ كناقيل السفارة الأمريكية للقدس، ومن جهة أخرى لشراء ود اللوبي اليهودي في أمريكا واليمين المتطرف في إسرائيل في ظل ما تعانيه الإدارة الأمريكية من تحديات داخلية تتعلق بالأوضاع الداخلية في أمريكا خاصة في قضية التحقيقات حول التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية بعد اعتراف مستشاره السابق للأمن القومي الجنرال مايكل فلين بتقديم شهادة كاذبة في هذا الموضوع الأمر الذي يمكن أن يؤدي لتقديم لائحة اتهام ضد ترامب مما يؤدي لعزله.

بينت الورقة أن القرار الأمريكي يحمل تناقض وغموض في نفس الوقت ففي الوقت الذي يؤكد ترامب أن القرار بداية لمقاربة أمريكية جديدة للتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي يقول أن هذا القرار لا يؤثر على حدود سيادة إسرائيل في القدس ولا على المفاوضات، إضافة أن ترامب لم يحدد أي قدس التي اعترف بها عاصمة لإسرائيل هل هي القدس الموحدة أم الغربية أم الشرقية، وبالتالي الموقف من القرار الأمريكي يحمل غموض وتناقض، فمن جهة أكد ترامب أن القرار سوف يساعد عملية السلام وأن لن يؤثر على المفاوضات يؤكد في نفس الوقت أنه جاء بهدف تثبيت حقائق جديدة على الأرض، وأوضحت الورقة أن الموقف الأمريكي من القرار ليس موقف موحد فهناك غياب شبه كامل لوزارة الخارجية في الدافع عن القرار، وأن الوزارة صدر عنها بعض التصريحات التي تؤكد بقاء وضع المدينة كما هناك في تعاملاتها الدبلوماسية والقنصلية.

وتناولت الورقة الثالثة ردود الأفعال العربية والإسلامية والدولية على قرار ترامب، وأكدت أن الموقف الأمريكي من القدس رغم أنه باطل شكلاً ومضموناً إلا أنه أعاد القضية الفلسطينية على سلم أولويات المجتمع العربي والإسلامي والدولية، بعد ما كانت منسية خلال الفترة السابقة نتيجة التحولات في البيئة العربية والإقليمية بعد الربيع العربي.

وتناولت الموقف العربي والإسلامي والدولي من القرار الأمريكي واعتبرتها مواقف جيدة ولكن ليست بالشكل المطلوب؛ فرغم قرارات الإدانة التي صدرت عن الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والجمعية العامة للأمم المتحدة فرغم أنها مواقف وقرارات جيدة لكن ليست كافية، فالمطلوب تفعيل الدور العربي والإسلامي على المستوى السياسي والاقتصادي لإجبار الولايات المتحدة الأمريكية على التراجع على قرارها، مطلوب استخدام سلاح النفط مرة أخرى، مطلوب استمرار المعركة السياسية مع إسرائيل وأمريكا في المحافل الدولية بما يعزز النضال الفلسطيني.

وفي نهاية المنتدى دار حوار معمق بين الباحثين والحضور حول كيفية الاستعادة من حالة التعاطف العربي والإسلامي والدولي مع القضية الفلسطينية مرة أخرى، وتم التأكيد على أن المدخل الوحيد لاستمرار هذه الحالة وتعظيم المكاسب السياسية يكون عبر الوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال سرعة إنهاء مرحلة الانقسام عبر تمكين الحكومة الفلسطينية والاتفاق على استراتيجية وطنية شاملة تحدد الأولويات والأدوات التي يمكن تخدم النضال الوطني الفلسطيني في تلك المرحلة العصبية.

الورقة الأولى بعنوان:

قرار ترامب حول القدس في ضوء القانون الدولي

أ. محمد التلبناني

باحث قانوني

تمهيد وتقديم

شهد المركز القانوني لمدينة القدس تغيرات ومحطات رئيسية، بدءاً من قرار التقسيم ونتائجه، مروراً باحتلال الجزء الأكبر والغربي من القدس عام 1948، وما تبعه من إجراءات مادية وسياسية وقانونية من قبل إسرائيل، وما واكب ذلك من مواقف وقرارات دولية، ثم المرحلة التالية باحتلال كامل القدس عام 1967، وما تطلبه من قرارات دولية وتكييف قانوني مستمر حتى الآن، ما يستلزم توضيح ذلك التطور القانوني، وتبيان المركز القانوني للقدس لإدراك علاقة قرار ترامب الأخير بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وأحكام القانون الدولي، وذلك على النحو الآتي.

المرحلة الأولى:

كانت القدس شأنها شأن أي مدينة فلسطينية؛ تتبع الدولة العثمانية حتى الاحتلال العسكري البريطاني لفلسطين، وخضوعها للانتداب البريطاني، ولكن الوضع القانوني لمدينة القدس بدأ يأخذ تكييف ومركز خاص؛ مع صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) لسنة 1947، والمعروف بقرار تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية.

حيث قرر لمنطقة القدس الموسعة، والتي تشمل عدة مناطق مجاورة لمدينة القدس، ومنها بيت لحم، فقد نص القرار على اعتباره مركز دولي خاص، لا تتبع لأي من الدولتين المفترض قيامهما في فلسطين وفق هذا القرار، بل تتبع مجلس الوصية في الأمم المتحدة، وينصب لها حاكم من غير رعايا أي من هاتين الدولتين، ولها قوة أمنية خاصة، ولها مجلس تشريعي منتخب، ومحاكم مستقلة.

وقد سعى كل من مجلس الوصاية - أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة - إلى جانب الجمعية العامة، إلى إقرار هذه النظام الدولي الخاص بالقدس، ووضعه موضع التنفيذ، واختيار حاكم للقدس، وتوفير الاعتمادات المالية الخاصة بمشروع نظام القدس بما لا يتجاوز 29/4/1948.

ولكن مع وقوع حرب 1948 في شهر مايو / أيار 1948، ووقوع النكبة الفلسطينية، تمكنت إسرائيل بقوتها العسكرية العدوانية الاحتلالية؛ من احتلال 84% من المساحة المخصصة لقطاع أو نظام القدس الدولي، وتجاوزت إسرائيل قرار التقسيم والحدود التي رسمها، رغم إدعاء إسرائيل اعترافها بالقرار، واستناد حصولها على العضوية في الأمم المتحدة على هذا القرار، في مقابل رفض الدول العربية لقرار التقسيم.

وعليه لم يرى قرار التقسيم الضوء ولم ينشأ نظام القدس الدولي، وإنما نشأ التقسيم الواقعي للقدس بين القدس الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي العسكري، والقدس الشرقية تحت التاج الأردني.

القدس الشرقية:

تشكلت القدس الشرقية حيث بقي القسم من القدس، الذي لم يسقط في قبضة الجيش الإسرائيلي، أي القدس الشرقية تحت سيطرة إمارة شرق الأردن الذي سرعان ما قام بضم الضفة الغربية والقدس الشرقية إليه مكوناً المملكة الأردنية الهاشمية، وخضعت القدس الشرقية للقوانين الأردنية، وتتبع الإدارة الأردنية، والولاية السياسية الأردنية، والمحاكم المدنية والشرعية الأردنية.

القدس الغربية:

خضعت أغلب المناطق والأراضي المخصصة لنظام القدس الدولي الخاص للاحتلال من قبل الجيش الإسرائيلي، ومنذ بدايات ذلك الاحتلال سعت إسرائيل لتكريس تبعية القدس لها وسيطرتها عليها، والعمل على تكريس وضع سياسي تكون فيه القدس عاصمة لإسرائيل، فقد عمدت إسرائيل منذ العام 1949 وبداية الخمسينات إلى نقل المقرات الرسمية والسياسية والسيادية إلى القدس الغربية، ومنها وزارة الخارجية والبرلمان الإسرائيلي الكنيست، وغيرها من المقرات والإدارة الحكومية.

الموقف الدولي خلال هذه المرحلة:

رغم احتلال إسرائيل للقدس الغربية وسيطرت الأردن على القدس الشرقية، إلا أن المجتمع الدولي حافظ على تمسكه بالنظام القانوني الدولي الخاص للقدس ودوليتها، واستمر في المطالبة بالعودة له وتطبيقه بشكل عملي، وإيجاد آليات عملية لتطبيقه، ومن أبرز تلك القرارات قرار الجمعية العامة رقم 303 لسنة 1949 ، والذي أيدته أغلب الدول العربية والإسلامية وقتها (العراق - سوريا - السعودية - مصر - اليمن ، الباكستان) والذي يؤكد على ما ورد في قرار التقسم لسنة 181 ، وبالأخص فيما يتعلق بالقدس بينما عارضته إسرائيل وأمريكا ، حيث سعى مجلس الوصاية في حينها لحث إسرائيل والأردن على تطبيق مشروع نظام القدس الدولي الخاص، وأخذ ملاحظاتهم وإجراء تعديلات بما يتفق مع مواقف إسرائيل والأردن، إلا أن الطرفين الآخرين امتنعا عن التعاون في تنفيذ نظام القدس الدولي ووضعه موضع التنفيذ، ومن أبرز تلك القرارات الصادرة عن مجلس الوصاية القرارات رقم (118-232-234) لسنة 1950.

وصدر عدد من القرارات من الجمعية العامة، ومن مجلس الوصاية بهذا الخصوص، يرفض أي إجراءات أو ترتيبات تقوم بها إسرائيل؛ تمس أو تهدد الطابع الدولي الخاص لمدينة القدس، كما كان للعدد من الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية مواقف فردية، من خلال مذكرات رسمية موجهة للدول العربية، تؤكد على التمسك بالوضع الدولي الخاص بالقدس، وترفض الإجراءات الإسرائيلية في القدس الغربية، وتؤكد على عدم نية تلك الدول نقل سفاراتها إلى القدس الغربية.

المرحلة الثانية: احتلال إسرائيل لكامل القدس

أقدمت إسرائيل عام 1967 على احتلال كامل القدس الشرقية، أي باقي الأراضي المخصصة للنظام الدولي الخاص بالقدس، إلى جانب الأراضي الفلسطينية الأخرى، في الضفة الغربية وقطاع غزة وبعض الأراضي العربية، ومن الساعات الأولى لاحتلال القدس الشرقية بدأت إسرائيل في تغيير الوضع المادي على الأرض، والقانوني والسياسية والإداري للقدس، من خلال تحريف وتدمير بعض الأحياء العربية، وتهجير جماعي للسكان،

مروراً بإصدار عدد من القرارات والقوانين الاحتلالية، التي تلغي العمل بالقوانين الأردنية، وتحل الإدارات والمؤسسات والمحاكم الأردنية العاملة في القدس الشرقية، وإخضاع تلك المناطق وسكانها للقوانين، والإجراءات الإدارية والمالية الإسرائيلية؛ من إجراءات ترخيص ورسوم وضرائب وغيرها، وصولاً نحو إصدار إسرائيل لقانون أساسي بضم القدس لإسرائيل عام 1980، واعتبار القدس الشرقية والغربية كاملة موحدة عاصمة لإسرائيل، واتخاذ الإجراءات والتدابير والممارسات، التي تكفل تكريس الطابع اليهودي والإسرائيلي على القدس، وطرد السكان الفلسطينيين منها من خلال إجراءات عنصرية متواصلة.

الموقف الدولي خلال هذه المرحلة:

- أكدت المنظمات الدولية في العديد من قراراتها المستمرة والتي يعاد التأكيد عليها:
- اعتبار القدس الشرقية جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.
 - عدم جواز الاستيلاء وحيازة الأراضي بالقوة بما فيها القدس الشرقية.
 - عدم شرعية الاستيطان في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية.
 - عدم شرعية نقل السكان القصري أو ابعادهم في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية.
 - عدم شرعية تغيير الواقع القانوني الساري في القدس.
 - حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على الأراضي المحتلة بما فيها القدس.
 - حق الشعب الفلسطيني في استغلال موارده الطبيعية بما فيها في القدس.
 - عدم شرعية الجدار العنصري في الأراضي المحتلة.
 - عدم شرعية إجراءات الاحتلال في الأراضي المحتلة بما فيها القدس.
 - انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.
 - ضرورة انسحاب إسرائيل، سلطة الاحتلال، من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المعترف به عالمياً في تقرير مصيره.

وهي قرارات صادرة عن كلا من:

1- منظمة الصحة العالمية:

فيما يخص الحقوق الصحية للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية، أي الإقرار بأن القدس الشرقية أرض فلسطينية محتلة، والتعامل معها على هذا الأساس من وكالة دولية متخصصة بعيدة عن المجال السياسي (مقرر رقم ج ص ع 67-10 بتاريخ 23 أيار/مايو 2014).

2- منظمة اليونسكو:

أولت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اهتمام خاص بالقدس، وانعكس ذلك على العديد من قراراتها، أبرزها:

عام 1968: دعت إسرائيل إلى الامتناع عن إجراء أي حفريات في المدينة أو نقل للممتلكات أو تغيير لمعاملها أو ميزاتها الثقافية.

عام 1978: طالبت إسرائيل بالامتناع عن كافة الإجراءات التي تحول دون تمتع السكان العرب الفلسطينيين بحقوقهم في التعليم والحياة الثقافية والوطنية، ويدين إسرائيل لتغييرها معالم القدس التاريخية والثقافية وتهويدها.

وبين عامي 2005 و2006: اتخذت اليونسكو قرارات نصت على القيمة الاستثنائية لمدينة القدس وأسوارها، ووضعتها على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر. وأشارت إلى العقوبات التي تضعها إسرائيل لتحويل دون صون التراث الثقافي.

عام 2016: أدرجت اليونسكو 55 موقعاً تراثياً في العالم على قائمة المواقع المعرضة للخطر، ومنها البلدة القديمة في القدس المحتلة وأسوارها.

تبنت اليونسكو قراراً نفى وجود ارتباط ديني لليهود بالمسجد الأقصى وحائط البراق الذي يسميه اليهود "حائط المبكى"، واعتبرهما تراثاً إسلامياً خالصاً.

عام 2017: صوت المجلس التنفيذي لليونسكو على قرار يؤكد قرارات المنظمة السابقة باعتبار إسرائيل محتلة للقدس، ويرفض سيادة إسرائيل عليها.

أو من خلال أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، سواء:

مجلس الأمن:

القرار رقم (242 الصادر عام 1967)، والذي يرفض الاستيلاء على أراضٍ الغير بالقوة، ويدعو لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها.

القرار رقم (338 لسنة 1973)، والذي يدعو لتطبيق كامل للقرار 242 ووقف لإطلاق النار.

القرار رقم (446 لسنة 1979) والذي يؤكد على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 على الأراضي المحتلة بما فيها القدس، ويدين الاستيطان، وعدم تطبيق إسرائيل للقرارات الدولية السابقة، ويدين تغيير إسرائيل الطابع الديمغرافي للأراضي المحتلة.

القرار رقم (452 لسنة 1979)، والذي أكد على عدم شرعية الاستيطان في القدس، وباقي الأراضي المحتلة، ويؤكد على الوضع الدولي الخاص في القدس وصون الطابع الديني في القدس.

القرار رقم (456 لسنة 1980)، والذي يعيد التأكيد على القرارات السابقة.

القرار رقم (471 لسنة 1980)، والذي رفض الإجراءات والممارسات الغير قانونية الإسرائيلية في القدس، ويطالب بإنهاء لاحتلال الاسرائيل للقدس، وباقي المناطق المحتلة.

القرار رقم (476 لسنة 1980)، والذي رفض الإجراءات القانونية والادارية الإسرائيلية في القدس، وتغيير الوضع السياسي والتاريخي والسكاني في القدس، واعتبارها إجراءات باطلة.

القرار رقم (478 لسنة 1980)، والذي يرفض القانون الأساسي الإسرائيلي بخصوص القدس واعتباره باطلاً، وطالب بسحب الدول لسفاراتها من القدس وعدم نقل أي سفارة للقدس.

القرار رقم (607 لسنة 1988)، والذي يدين ابعاد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة بما فيها القدس.

القرار رقم (1397 لسنة 2002)، والذي يؤكد على القرارات الدولية السابقة وبالأخص (242 و338) واحترام أحكام القانون الدولي الإنساني.

الجمعية العامة:

أصدرت الجمعية العامة باعتبارها المنبر الدولي الأكبر المعبر عن ضمير ومواقف الدول؛ مئات القرارات الدولية، التي تتصل بالقدس واعتبارها منطقة تخضع للاحتلال العسكري الإسرائيلي، وينطبق عليها أحكام القانون الدولي الإنساني، ويرفض الإجراءات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي، والداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويشجب رفض إسرائيل لتنفيذ القرارات الدولية، بشكل مستمر.

وإن كانت قرارات الجمعية العامة تفتقد لعنصر الإلزام، إلا أن لها قيمة قانونية وسياسية باعتبارها وثائق دولية، فإذا كان مجلس الأمن يعد الحكومة أو السلطة التنفيذية التي انيط بها الصلاحيات والمسؤولية المهمة والتنفيذية، إلا أن الجمعية العامة تعد المؤتمر الدولي الأكبر، أي برلمان المجتمع الدولي، والمعبر عن ضميره الأخلاقي والقانوني، وقد كان طلب استصدار فتوى من محكمة العدل الدولية عن طريق الجمعية العامة.

وفي المقابل يعد إصدار الجمعية العامة قرارها الأخير قبل أيام الذي يعيد الأساس القانوني للقدس، ورفض أي تغيير للوضع القانوني للقدس باعتبار لها قيمة قانونية خاصة كونه صدر بناء على قرار الاتحاد من أجل السلام، أي عندما تتولى الجمعية العامة اتخاذ القرارات الدولية الضرورية عندما يعجز مجلس الأمن عن ذلك، وهو الأساس القانوني للمواقف الدولية الحاسمة عام 1956 في مصر خلال العدوان الثلاثي أو خلال تغطية التدخل الأمريكي في كوريا الجنوبية لوقف التقدم العسكري الكاسح لكوريا الشمالية، يبقى أن القرارات الدولية تحتاج قوة لتطبيقها.

محكمة العدل الدولية:

بإصدار (الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 9 تموز/ يوليه 2004 بخصوص الجدار العنصري الفاصل).

المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

وقد بحث المجلس في انعكاس الإجراءات والممارسات الإسرائيلية على حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية (القرار 2012/23 - القرار رقم 2014/26 الصادر في تموز 2014)

مجلس حقوق الإنسان:

صدر المجلس العديد بمناسبة مناقشة حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس (القرار 22/27 لسنة 2013 - قرار رقم 29/25 - القرار رقم 25/27 - القرار رقم 25/28 بتاريخ 28 آذار/مارس 2014).

كما أن قرار الاعتراف بدولة إسرائيل بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة كان مشروطاً باحترام وتنفيذ القرارات الدولية وبالأخص القرار 181 و194 وقد تعهدت إسرائيل بذلك دون تنفيذ حقيقي.

قرار ترامب في ضوء موقف القانون الدولي من القدس

تعد رزمة القرارات الدولية السابق الإشارة لها، سند قانوني دولي واضح لعزلة القرار الأمريكي الأخير في مقابل التصويت الذي تبنته عشرات الدول بثقافات وأعرافها وإديانها وتوزيعها الجغرافي على مدار عشرات السنوات بشكل متواصل ودون انقطاع.

وكذا الخروج الواضح للقرار الأمريكي عن قرارات الشرعية الدولية المعبر عنها في قرارات المنظمات الدولية المتخصصة وأجهزة الأمم المتحدة الخمسة ومجلس حقوق الإنسان.

القرارات الدولية السابق الإشارة لها قرارات تعبر عن إرادة المجتمع الدولي والخروج عليها تنكر للإرادة الدولية الجماعية.

القرارات الدولية لها قيمة قانونية ملزمة للدول سواء القرارات التي صوتت عليها الولايات المتحدة، أو التي امتنعت عن التصويت فيها الصادرة عن مجلس الأمن، وبالتالي تعارض القرار الأخير مع تلك القرارات الدولية يجعل منه قرار باطل ومنعدم قانونياً.

تتناقض القرار الأمريكي مع أحكام القانون الدولي الإنساني، وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 التي أصبحت ترقى لدرجة العرف الدولي الملزم ، حيث تنطبق على القدس، وتحظر تغيير الطابع القانوني، أو الإداري أو الحضاري أو الديني أو الإرث الإنساني في القدس، سواء من خلال ممارسات مادية، أو إجراءات إدارية أو تشريعية بالاستيطان، وإغلاق المؤسسات، والتضييق على السكان وطردهم، وبالتالي أي موقف مساند للمخالفات الإسرائيلية الجسيمة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، يعد اشتراك في تلك الجرائم الدولية التي ينعقد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في نظرها ومحاكمة المرتكبين لها.

قرار ترامب يعطي شرعية للاستيطان وطرد السكان والمساس بحقوقهم التي تحفظها القرارات والقوانين الدولية. الولايات المتحدة بقراراتها الأخير تنقل نفسها من صاحبة مقعد دائم في مجلس الامن، وتصور نفسها راعية للقانون الدولي، ورائدة للمجتمع الدولي، وداعمة لحقوق الانسان والحرية في العالم، الى مكان اخر ممكن أن يدمر المنظومة الدولية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، والانتقال من الصراع المسلح الدموي والمدمر إلى مجتمع دولي يسوده السلم والتعاون واحترام الالتزامات الدولية.

القرار الأمريكي لا قيمة قانونية دولية له فهو قرار يعبر عن إرادة منفردة لدولة واحدة، وفق قوانين تلك الدولة ونظام الحكم فيها ، ولكنه قرار غير ملزم لباقي المنظومة الدولية، ولا يسموا على القرارات الدولية، وهو يشكل سابقة خطيرة للخروج عن احكام القانون الدولي، خطورته في صدوره من دولة ذات تأثير عالمي كبير اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وإعلاميا، والخطورة من حذو بعض الدول في ذات المسلك الخطير، ما يشكل سوابق دولية خطيرة تعزز موقف إسرائيل الراض لتتفيذ القرارات الدولية، حيث تشكل القرارات الدولية سلاح مهم في المعركة القانونية والسياسية والقضائية والدبلوماسية في يد القيادة والشعب الفلسطيني للدفاع عن حقوقه وفي سبيل التصدي للإجراءات الإسرائيلية والسعي نحو الحرية والدولة المستقلة وتقرير المصير .

الموقف الأمريكي يهدد تدمير المنظومة الدولية، واهدار احكام القانون الدولي وتشجيع الدول على فعل ذلك وعدم احترام احكامه في قضايا أخرى وفق مصالحها وقوتها وهو امر خطير .

ملحق

نص القرار: "A/ES-10/L.22" بتاريخ 2017/12/21

إن الجمعية العامة،

بتأكيدها على قراراتها ذات الصلة، بما فيها القرار "A/RES/72/15" الصادر في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 حول القدس،

وبتأكيدها على قراراتها ذات الصلة، بما فيها القرارات 242 (1967) و252 (1968) و267 (1969) و298 (1971) و338 (1973) و446 (1979) و465 (1980) و476 (1980) و478 (1980) و2334 (2016)،

وإذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تؤكد مجدداً، على جملة أمور، منها، عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة،

وإذ تضع في اعتبارها المركز الخاص الذي تتمتع به مدينة القدس الشريف، ولا سيما الحاجة إلى حماية البعد الروحي والديني والثقافي الفريد للمدينة والحفاظ عليه، على النحو المتوخى في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإذ تشدد على أن القدس تشكل إحدى قضايا الوضع النهائي التي ينبغي حلها من خلال المفاوضات؛ تمسحياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة،

وإذ تعرب في هذا الصدد عن بالغ أسفها إزاء القرارات الأخيرة المتعلقة بوضع القدس،
فإنها:

1. تؤكد أن أي قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبها الديموغرافية ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتدعو في هذا الصدد جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملاً بقرار مجلس الأمن 478 (1980)
2. تطالب جميع الدول بالامتناع لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس الشريف، وبعدم الاعتراف بأية إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات.
3. تكرر دعوتها إلى عكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين، وإلى تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967.
4. تقرر دعوة الجلسة الطارئة المؤقتة الخاصة للانعقاد، وتكليف رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في أقرب جلسة لاستئناف عملها بناء على طلب الدول الأعضاء.

الورقة الثانية بعنوان:

دوافع القرار الأمريكي ومضمونه السياسي

أ. منصور أبو كريم
باحث سياسي

مقدمة

مثل إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل نقطة تحول في الموقف الأمريكي تجاه قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، بل شكّل تغييراً استراتيجياً في الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية على وجه التحديد وخاصة تجاه مدينة القدس، التي اعتبرت أمريكا على مدار العقود الماضية مدينة متنازع عليها تخضع لمفاوضات المرحلة النهائية.

ورغم أن الموقف الأمريكي الجديد تجاه القدس الذي أعلنه ترامب من البيت الأبيض يمثل تجاوز لقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، إلا أن الإعلان الأمريكي نفسه بحاجة إلى قراءة معمقة بعيدة عن التأثير العاطفي للقرار؛ لأن القرار فيه مغموض مقصود، وهو حمال أوجه، مما أثار طرح عدة تساؤلات حول مبررات هذا القرار ومضمونه وأهم العناصر التي تضمنها، كل هذه التساؤلات يمكن الإجابة عليها عبر الاستعانة بمنهج تحليل المضمون لتوضيح أهم النقاط التي تضمنها القرار الأمريكي تجاه القدس.

أولاً: مبررات القرار أمريكياً

منذ دخوله البيت الأبيض سعى الرئيس ترامب للظهور بمظهر الرئيس التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية القادر على اتخاذ القرارات السياسية المصيرية التي تحافظ على المصالح الوطنية الأمريكية، لذلك أكد في خطاب التصيب على أن مبدأ أمريكا أولاً، وهو المبدأ الذي يسعى من خلاله ترامب لجعل المصالح الأمريكية في المقام الأول، لذلك أكد ترامب من البيت الأبيض إنه يرى أن هذا التحرك يصب في مصلحة الولايات المتحدة ويسعى لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين⁽¹⁾. إضافة لذلك هناك مبررات أخرى تتعلق بالأوضاع الداخلية في أمريكا وبتوقيت القرار منها التحديات الداخلية التي تواجه إدارة ترامب خاصة في موضوع التحقيقات حول التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية، خاصة بعد اعتراف مستشاره السابق للأمن القومي الجنرال مايكل فلين بالكذب في الشهادة التي قدمها للجنة التحقيق، وإمكانية عزل ترامب بناء على هذه القضية، وهنا يمكن اعتبار هذا الموقف رشوة سياسية من ترامب للوبي اليهودي في أمريكا لمساعدة ترامب للخروج من هذه الأزمة، وأيضاً يمثل محاولة من ترامب لإرضاء اليمين الإسرائيلي الحاكم في إسرائيل قبل طرح أمريكا صفقة القرن المنتظرة، وبالتالي يمكن القول أن مبررات القرار تمثل من جهة محاولة من ترامب للظهور بمظهر الرئيس التاريخي القادر على اتخاذ قرارات مصيرية، ومن جانب لكسب ود اللوبي اليهودي في أمريكا واليمين المتطرف في إسرائيل.

¹ تقرير صحفي بعنوان: ترامب يعلن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، موقع BBC بالعربي، بتاريخ 2017/12/6م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/4nRjk2>

ثانياً: قراءة في القرار الأمريكي

في إطار سياسة حافة الهاوية التي ينتهجها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في التعامل مع القضايا الدولية أعلن ترامب عن قراره بنقل السفارة الأمريكية للقدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، لكن هذا القرار تضمن مجموعة من العناصر والمواقف المختلفة التي يصعب فصلها عن بعض خاصة أن الإعلان كان متداخلاً ومركزاً، ولكن يمكن تحديد أهم القضايا التي تضمنها القرار في النقاط التالية:

• شخصية الزعيم

حاول ترامب الظهور بمظهر الزعيم الأمريكي القوي الذي يتخذ القرارات المصيرية التي امتنع عن اتخاذها رؤساء أمريكا السابقون، وفي هذا السياق حاول ترامب التقليل من رؤساء أمريكا السابقين عبر التأكيد أنهم امتنعوا لأسباب كانوا يرونها موضوعية عن نقل السفارة الأمريكية للقدس بغية إعطاء فرصة لعملية السلام لكن هذا لم يتحقق، وهنا يحاول ترامب الظهور بظهر الزعيم القوي القادر على اتخاذ قرار صعبة لم يجرأ أي رئيس سابق على اتخاذها، بما يجعل ترامب يظهر في توب النبل الحقيقي، فهو لديه هاجس تخليد اسمه في التاريخ باعتباره أحد رؤساء الولايات المتحدة العظماء أمثال جورج واشنطن وروزفلت، باعتباره ناقل السفارة الأمريكية للقدس.

وهنا يمكن اعتبار قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية لها محاولة منه للظهور بمظهر الرئيس القوي القادر على اتخاذ مواقف شجاعة لم يستطع أي رئيس سابق أن يتخذها؛ بهدف تخليد اسمه في التاريخ باعتباره الرئيس الذي نقل السفارة الأمريكية للقدس واعتراف بها عاصمة لإسرائيل.

• حقائق جديدة

يمثل اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية لها بمثابة خلق حقائق جديدة على الأرض فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام والقضية الفلسطينية على وجه التحديد، فقد أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسمياً مساء اليوم الأربعاء الموافق 2017/12/6م اعتراف إدارته بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، حيث أكد ترامب إنه اتخذ قراراً تأخر كثيراً، حسب قوله، وأكد أن تأجيل نقل السفارة لم يحقق السلام وتكرار نفس التجربة لن يؤدي لنتائج مختلفة، لذلك كان لا بد من اتخاذ القرار الصعب بنقل السفارة الأمريكية للقدس.

وقال ترامب "حان الوقت للاعتراف رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل" معتبراً أنه إنما يعترف أصلاً بـ"واقع قائم"، وأكد قائلاً "بعد أكثر من عقدين من الاستثناءات لقانون أمريكي يعود إلى العام 1995 يقضي بنقل السفارة

الأمريكية إلى القدس لسنا اليوم أقرب إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين⁽²⁾. وهنا يمكن الإشارة إلى أن ترامب فقد الأمل في الوصول لحل للقضية الفلسطينية قريباً وبالتالي خطوة نقل السفارة قد تعتبر عن تراجع آمال ترامب بحل القضية خاصة في ظل تعنت اليمين الإسرائيلي، وبالتالي قد تكون هذه الخطوة إشارة لصعوبة الموقف.

وفي سياق الحقائق الجديدة التي تحدث عنها ترامب، قال مسؤولون أمريكيون إن هذه الخطوة هي اعتراف بحقيقتين: "تاريخية قائمة على أن المدينة تعتبر عاصمة دينية للشعب اليهودي، وأخرى حالية باعتبارها مركزاً للحكومة الإسرائيلية"، حسب تعبيرهم، ومن جانبه، أكد وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون أن الولايات المتحدة ستبدأ فوراً في تطبيق قرار نقل سفارتها إلى القدس، وأضاف أن قرار ترامب "يجعل الوجود الأمريكي مثلثاً مع الواقع؛ لأن البرلمان الإسرائيلي والمحكمة العليا والرئاسة وأجهزة رئيس الحكومة الإسرائيلية هي في القدس⁽³⁾."

وبالتالي هذا الإعلان يمثل بداية لرؤية أمريكية جديدة للتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي وبالأخص في القضية الفلسطينية، خاصة أن ترامب أكد أن هذا القرار يهدف لتثبيت حقائق قائمة الأرض ويدعم الوجود اليهودي في القدس.

• مقارنة جديدة للصراع

خلال حديثه أكد ترامب على أن إعلانه الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يمثل بداية لمقاربة جديدة تجاه النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وأن هذا الإعلان يهدف لخلق واقع جديد فيما يتعلق بهذا النزاع، وأضاف في كلمته أنه لا يمكن حل كل المشكلات بنفس المقاربة الفاشلة لا يمكن أن تأتي بنتائج إيجابية، مشدداً على أن إعلانه سيكون بمثابة مقاربة جديدة تجاه النزاع الفلسطيني الإسرائيلي⁽⁴⁾

يبدو أن ترامب حاول خلال كلماته التي أعلن فيها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أن يغير قواعد اللعبة ويكسر كثير من المحرمات التي حكمت علاقة أمريكا بالأطراف، فقد أكد أن القرار يعكس "مقاربة جديدة" إزاء النزاع العربي الإسرائيلي"، ويكون بذلك ترامب قد اتخذ قراراً أرحماً كل الرؤساء الأمريكيين اتخذه منذ العام 1995، مؤكداً أنه إنما يفى بوعده "فشل" سلفاؤه بالوفاء، وطالب وزارة الخارجية الأمريكية ببداية الاستعدادات لنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، والمتوقع أن يستغرق أعواماً. وهنا حاول ترامب إخراج ملف القدس من أي مفاوضات

² تقرير صحفي بعنوان: ترامب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ويأمر بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها، فرنسا 24، بتاريخ 2017/12/6م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/21vxXH>

³ تقرير صحفي بعنوان: ترامب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ويأمر بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها، فرنسا 24، بتاريخ 2017/12/6م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/21vxXH>

⁴ تقرير صحفي بعنوان: ترامب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ويأمر بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها، فرنسا 24، بتاريخ 2017/12/6م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/21vxXH>

قادمة وحسم أمرها قبل طرح الخطة التي تحدث عنها أكثر من مرة لضمان قبول اليمين المتطرف الإسرائيلي بها، وهذا ما جعله يؤكد أن القرار بداية لمقاربة أمريكية جديدة.

• خطوة من أهل السلام

سعى ترامب لتبرير إعلانه عبر التأكيد أن هذا الموقف يساعد على تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، وأكد الرئيس الأمريكي في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة تدعم حل الدولتين إذا أقره الإسرائيليون والفلسطينيون، مؤكداً أن قرار نقل السفارة لا يعني وقف التزامات واشنطن بالتوصل لسلام دائم⁽⁵⁾، وأكد أنها "خطوة متأخرة جداً" من أجل دفع عملية السلام في الشرق الأوسط والعمل باتجاه التوصل إلى اتفاق دائم⁽⁶⁾. وتابع "أن الولايات المتحدة تبقى مصممة على المساعدة في تسهيل التوصل إلى اتفاق سلام مقبول من الطرفين"، مضيفاً "أنوي القيام بقصارى جهدي للمساعدة في التوصل إلى اتفاق من هذا النوع"⁽⁷⁾.

محاولة ترامب الربط بين قراره بنقل السفارة الأمريكية للقدس ودفع عملية السلام للأمام يؤكد الرأي القائل أن القرار يعتبر جزء من صفقة القرن وليس منفصل عنها، وأن القرار بمثابة رشوة سياسية لقوى اليمين في إسرائيل واللوبي اليهودي في أمريكا، بهدف ضمان وموافقة الطرفين على العرض الأمريكي قبل صدوره، ومساعدة ترامب للخروج من الأزمة الداخلية.

• الغموض المقصود

سعى الرئيس ترامب جعل إعلانه تجاه القدس يحمل غموضاً مقصوداً كعادة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، بغية تحقيق عدة أهداف منها سهولة تمرير الموقف الأمريكي، وحفظ ماء واشنطن وإدارته باعتبارها أحد رعايا عملية السلام، ففي حين اعترف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل إلا لم يحدد أي قدس التي أعترف بها؟

لقد حاول ترامب في خطابه أن يؤكد أن هذا القرار لن يؤثر على عملية السلام، أو الحدود بين الدولتين، وأعلن عن القدس عاصمة لإسرائيل ولكنه لم يحدد أي قدس، الشرقية أو الغربية أو الموحدة، وتحدث عن ضرورة بقاء الوضع القائم خاصة الذي يتعلق بالأماكن المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين واليهود، حيث أكد ترامب "أن هذا القرار لا يؤثر على أي قضية أخرى بما في ذلك حدود السيادة الإسرائيلية في القدس أو الحدود المتنازع عليها، فهذه القضايا يعود التقرير فيها إلى الأطراف المتنازعة"، وفي ذلك إشارة واضحة أن الإعلان الأمريكي لا يحدد حدود ومعالم للقدس التي اعترف بها ترامب عاصمة لإسرائيل، وإنما ترك هذه القضية المتنازع عليها للأطراف

⁵ تقرير بعنوان: ترامب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ويوقع مرسوماً بنقل السفارة الأمريكية إلى المدينة المقدسة، موقع روسيا اليوم، بتاريخ 2017/12/6م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/GxvoBs>

⁶ تقرير بعنوان: ترامب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ويوقع مرسوماً بنقل السفارة الأمريكية إلى المدينة المقدسة، موقع روسيا اليوم، بتاريخ 2017/12/6م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/GxvoBs>

⁷ تقرير صحفي بعنوان: ترامب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ويأمر بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها، فرنسا 24، بتاريخ 2017/12/6م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/21vxXH>

تحدها هي نقطة مهمة يمكن البناء عليها لمواجهة أي مساعي إسرائيلية تقول أن واشنطن اعترفت بالقدس الموحدة عاصمة لها.

وفي هذا السياق أكد مسؤول أمريكي أن قرار الرئيس دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، وتأكيد نيته على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى المدينة المحتلة، لن يؤثر على بعض الوثائق الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية من بينها جوازات السفر بحسب ما نقلته مجلة "واشنطن إيزكزامنير" الأمريكية، وقال "ديفيد ستارفيلد" مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، : "لن يحدث أي تغيير في سياسات أمريكا فيما يتعلق بممارسات القنصلية، أو إصدار جوازات السفر في هذا الوقت، وتابع: "ما يعني أن جواز سفر المواطن الأمريكي المولود في القدس، لن يُكتب فيه القدس، إسرائيل، وسيُكتب القدس فقط". وأشار المسؤول الأمريكي إلى أن خرائط الحكومة لن تعترف بأن القدس ملك لإسرائيل⁽⁸⁾.

وهنا يمكن القول أن ترامب رغم اعترافه بالقدس عاصمةً لإسرائيل إلا أنه لم يحدد حدود ومعالم هذه العاصمة بل أكد على أهمية استمرار الوضع القائم خاصة الذي يتعلق بحرية الوصول للأمان المقدسة وخاصة في الحرم الشريف.

• شكّل الحل السياسي

حاول الرئيس ترامب بالظهور بمظهر المتوازن في التعاطي مع قضية القدس ونقل السفارة الأمريكية للقدس باعتبارها عاصمةً لإسرائيل وفي نفس الوقت شدد أكثر من مرة على دعمه لجهود تحقيق السلام، وأكد أن بلاده "تدعم حل قائم على أساس حل الدولتين متفق عليه بين الطرفين" وفي هذا إشارة لضرورة اتفاق الطرفين على شكّل ونوعية الحل، فما يتفق عليه الطرفين يصبح مقبول للولايات المتحدة الأمريكية، وهنا أيضا لأبد من موقفة، باعتبار أن خيار حل الدولتين لم يعد خيار وحيد لدي الإدارة الأمريكية ولكن هناك خيارات أخرى غير حل الدولتين لم يفصح عنها ترامب ، فقد أكد ترامب في إعلانه أن هذا القرار ولا تؤثر على الأراضي المتنازع عليها، ولا يؤثر على المفاوضات المستقبلية. وتابع "أن الولايات المتحدة تبقى مصممة على المساعدة في تسهيل التوصل إلى اتفاق سلام مقبول من الطرفين"، مضيفا "أنوي القيام بقصارى جهدي للمساعدة في التوصل إلى اتفاق من هذا النوع". كما شدد ترامب على أنه في حال اتفق الطرفان على هذه المسألة فإن الولايات المتحدة ستدعم "حلا بدولتين".

⁸ الولايات المتحدة: خرائطنا لن تعترف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، دينا الوطن، بتاريخ 2017/12/8م، على الرابط التالي:
<https://goo.gl/PD9LJ9>

ثالثاً: المواقف الأمريكية الأخرى

بعد قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ظهرت عدة مواقف أمريكية مختلفة، منها من يحاول التقليل من شأن القرار باعتباره لن يؤثر على حدود سيادة إسرائيل في القدس كما أكدت مندوبية واشنطن في الأمم المتحدة السفيرة نيكي هيلي، ومنها من يتعلق بمحاولة وقف الهجوم السياسي الذي شنته القيادة الفلسطينية بمساعدة الدول العربية والإسلامية لمواجهة القرار الأمريكي، وفي هذا السياق أعلنت مصادر صحفية أن إجازة ترامب قررت اتخاذ سلسلة من الخطوات العقابية ضد السلطة الفلسطينية، ستؤدي عملياً إلى قطع الاتصالات والعلاقات بين الطرفين، وذلك وفق ما أورده موقع (تيك ديبكا) الاستخبارات الإسرائيلي، مستنداً إلى مصادر له في واشنطن، وقال الموقع العبري، إن هذه الخطوات اتخذت بعد أن تم تحذير السلطة الفلسطينية أكثر من مرة، والطلب منها التوقف عن حملتها ضد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وإعلانه القدس عاصمةً لإسرائيل لما لهذه الحملات من أثر سلبي على المنطقة. وأوضح الموقع، أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وولي عهد الإمارات محمد بن زايد وأمير قطر تميم بن حمد، أبلغوا الرئيس عباس بضرورة وقف الهجمة التي يقودها ضد الولايات المتحدة⁽⁹⁾ ونوه الموقع، إلى أن الولايات المتحدة ستوقف دعمها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، وهي المساهمة التي كانت تقدر بمليار دولار، إضافة إلى دعوة السعودية والإمارات وقطر لتخفيض حجم المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية. ولفت الموقع، إلى أن جهات في الإدارة الأمريكية أبلغت أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات الذي يتولى ملف الإدارة الأمريكية والعلاقات معها في السلطة، وأنه لا يوجد ما يمكن بحثه معه بعد الآن، مشيراً إلى أن كبار مسؤولي السلطة أصيبوا بالصدمة عند إبلاغهم بالخطوات من قبل حاكم قطر وولي العهد السعودي والإماراتي¹⁰.

وقالت مصادر صحفية إن الرئيس عباس قد تعرض لضغوط وتحذيرات كثيرة خلال الأيام الماضية للتراجع عن موقفه، والكف عن انتقاد ترامب ومهاجمته، لا سيما خلال لقاءات مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وولي عهد الإمارات الشيخ محمد بن زايد، وكذلك أمير قطر الشيخ تميم آل ثاني، لكن دون جدوى، ما اضطر إدارة ترامب إلى وضع قائمة من ثماني عقوبات، هي⁽¹¹⁾:

أولها: لن تُعرض خطة السلام التي تعدها الإدارة الأمريكية على السلطة في رام الله، بل ستعرض فقط على إسرائيل والحكومات العربية ذات الصلة.

⁹ واشنطن تقطع علاقتها مع الفلسطينيين وتوقف المساعدات وتُجمد "صفقة القرن" موقع دنيا الوطن على الرابط التالي:
<https://goo.gl/4FC9nB>

¹⁰ واشنطن تقطع علاقتها مع الفلسطينيين وتوقف المساعدات وتُجمد "صفقة القرن" موقع دنيا الوطن على الرابط التالي:
<https://goo.gl/4FC9nB>

¹¹ موقع إسرائيلي: عقوبات أمريكية خليجية على السلطة لتقبل خطة السلام، وكالة سوا الإخبارية بتاريخ 2017/12/24، على الرابط التالي:
<https://goo.gl/Xt6G5T>

ثانياً: ستعلق الولايات المتحدة علاقتها مع الفلسطينيين، ليس فقط على المستويات العليا ولكن في التعاملات اليومية، وقد أبلغت الإدارة الفلسطينيين والأطراف العربية الأخرى بوقف تقديم استفسارات بشأن المسائل السياسية والاقتصادية إلى القنصلية الأمريكية في القدس، لأنهم لن تستجيب.

ثالثاً: ستعيد الولايات المتحدة النظر في وضع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن بهدف إغلاقه.

رابعاً: لن تتم دعوة المسؤولين الفلسطينيين إلى واشنطن من قبل الحكومة الأمريكية، بما في ذلك وزارتا الخارجية والمالية.

خامساً: لن يكون المسؤولون الفلسطينيون موضع ترحيب في البيت الأبيض أو مجلس الأمن القومي، حيث يجري وضع سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وفيما هنا مسؤولون أمريكيون كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات على شفائه من مرضه، فإنهم أخبروه بأنه ليس مرحباً به في البيت الأبيض.

سادساً: لن تصدر إدارة ترامب أي إعلان بشأن قطع المساعدات المالية عن الفلسطينيين، لكنها ستعيد النظر في تخصيص تلك الأموال، لا سيما أن معظمها لمشاريع اقتصادية محددة، وسابغاً: ستوقف الولايات المتحدة مساهماتها في وكالة العمل والإغاثة للأمم المتحدة (الأونروا)، التي تقدر بنحو مليار دولار سنوياً. ثامناً: طلبت الإدارة الأمريكية من حكومات المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر، تجميد أو تقليل معوناتهما الاقتصادية للسلطة الفلسطينية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن التأكيد على الحقائق التالية:

- يمثل إعلان ترامب بنقل السفارة الأمريكية للقدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل محاولة من ترامب وإدارته للخروج من الأزمة الداخلية التي يعاني منها بسبب تولي التحقيقات حول علاقته بتدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية السابقة.
- يعتبر القرار رشوة سياسية للوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية ولليمين المتطرف في إسرائيل قبل طرح أمريكا صفقة القرن لضمان موافقتهم على العرض الأمريكي المنتظر.
- يعتبر القرار بداية لمقاربة أمريكية جديدة لتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة تعاملها مع القضية الفلسطينية، حيث يهدف القرار الأمريكي لتثبيت حقائق جديدة على الأرض كما أكد ترامب.
- خلال إعلان القدس عاصمة لإسرائيل لم يحدد ترامب حدود أو معالم سياسية أو جغرافية للقدس التي اعترف بها، بل ترك الأمر بدون تحديد، وأكد أن هذا الإعلان لا يؤثر على حدود سيادة إسرائيل على القدس ولا على المناطق المتنازع عليها، ولا على الأماكن المقدس لدى الديانات السماوية الثلاث، وبالتالي القرار لم يحدد معالم أو حدود للقدس التي اعترفت بها أمريكا عاصمة لإسرائيل.

- حاول ترامب تمرير القرار باعتباره جزء من جهود بلاده لدفع عملية السلام وفق مقاربة جديدة أو استراتيجية جديدة قد تقوم على منح إسرائيل الجزرة قبل مطالبتها بالموافقة على صفقة القرن، وبالتالي أعتقد أن القرار جاء كجزء من صفقة القرن وليس مفصلاً عنها، وهو بمثابة مقدمة ورشوة سياسة للوبي اليهودي واليمين المتطرف في إسرائيل من قبل ترامب، على قاعدة أن ترامب قدم لإسرائيل الشيء الذي لم يستطيع أحد قبله تقديمه، وبالتالي قد يكون ذلك محاولة من ترامب لكسب ود الطرفين.
- لم يعد خيار حل الدولتين هو الخيار الوحيد لدى الإدارة الأمريكية، بل أن الإدارة الأمريكية شبه تخلت عنه، بدليل أن ترامب أكد أن بلاده سوف تدعم أي حل يتم التوصل إليه بموافقة الطرفين، بما في ذلك خيار حل الدولتين.
- قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل نقل سفارة بلاده لها، يهدف لتخليد أسم ترامب في التاريخ باعتباره الزعيم الأمريكي القوي الذي استطاع أن يتخذ القرارات الصعبة التي عجز عن اتخاذها رؤساء سابقين.
- ساعد قرار ترامب حول القدس على فشل صفقة القرن قبل طرحها، لأنه مس أهم ملف من ملفات الوضع النهائي.

الورقة الثالثة بعنوان:

ردود الأفعال العربية والإسلامية والدولية تجاه قرار ترامب

أ. د رياض علي العلية

أستاذ العلوم السياسية جامعة الأزهر

في البداية لا بد التأكيد أن القرار الأمريكي المخالف للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومبادئ عملية السلام، القرار الذي أكمل تصريح بلفور بمنحه مدينة القدس، التي لازالت تحت الاحتلال كباقي الأراضي المحتلة لدولة فلسطين المحتلة، عاصمة للكيان الإسرائيلي، يشكل خرقا فاضحا للحقوق العربية الفلسطينية والإسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة وانتهاكا واضحا وصريحا لكل الأعراف والقرارات الدولية بشأن مدينة القدس، ذلك القرار الذي مكن الكيان الإسرائيلي بتغيير مكانة مدينة القدس وسكانها بفرض الجنسية الإسرائيلية عليهم...واجه انتفاضة شعبية فلسطينية لازال لهيبتها ينتشر في مختلف أنحاء الوطن..وخارج الوطن لازالت المسيرات العربية والإسلامية والدولية مستمرة..

أن الاعتراف الأمريكي بمدينة القدس عاصمة لكيان الاحتلال يشكل عدوانا سافرا على الشعوب العربية والإسلامية وأحرار العالم، إلا أن ذلك الاعتراف لن يغير حقائق التاريخ، ولا الحقائق على الأرض، وإن ما بني على باطل فهو باطل، والقدس هي عربية إسلامية وتخص العالم العربي والإسلامي قاطبة والعالم الحر والإنسانية جمعاء وليس الفلسطينيين وسيرحل الرئيس الأمريكي، والاحتلال والغزاة إلى زوال، وستبقى القدس كما كانت عاصمة أبدية لفلسطين والعرب والمسلمين..

على الرغم من أن قرار الإدارة الأمريكية ورئيسها المشؤم باعتبار مدينة القدس المحتلة عاصمة للكيان الإسرائيلي، يتنافى مع القوانين والقرارات الدولية بدءا بالقرار رقم 181 لعام 1947 (الذي قسم فلسطين الى دولتين وبقى مدينة القدس تحت الوصاية الدولية) ومرورا بقراري مجلس الأمن رقم 1967/242 والقرار 1973/338 (والذي دعا الكيان الإسرائيلي من الانسحاب من الأراضي التي احتلها عام 1967 الى حدود ما قبل الحرب فلسطينيا قطاع غزة والضفة الغربية والقدس) والقرار رقم 476 لعام 1980 والقرار (اكد على بطلان الاجراءات الاسرائيلية لتغيير طابع القدس) والقرار رقم 478 لعام 1980(يعيد القرار السابق ويؤكد على عدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن القدس ودعوة الدول الى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة) والقرار رقم 1322 لعام 2000 (الذي شجب فيه التصرف الاستفزازي لرئيس حكومة الكيان ارئيل شارون لدخول الحرم القدسي الشريف وما تبعها من قتل للفلسطينيين) والقرار رقم 2334 لعام 2016 (الذي طالب فيها الكيان الاسرائيلي بالوقف الفوري للاستيطان وانشاء المستوطنات في القدس باعتبار أن ليس لها أي أثر شرعي قانوني وعدم الاعتراف بأي تغييرات في حدود المدينة منذ الرابع من حزيران 1967)... فالقرار له أبعاده السياسية والقانونية والإستراتيجية والعقائدية الدينية.

وبعد فشل مجلس الأمن بإلغاء قرار ترامب بسبب الفيتو الأمريكي عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية لمناقشة قرار ترامب وأصدرت قرار الذي جاء بموجب القرار رقم 337 بتاريخ 3 نوفمبر 1950 تحت بند " متحدون من أجل السلم " والذي يقضي بأن القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بعد فشل مجلس الأمن بسبب استخدام الفيتو يكون بنفس القوة الإلزامية لقرارات مجلس الأمن وبصلاحيات البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وعليه فإن قرار الجمعية العامة الذي صدر رغم تهديد الرئيس الأمريكي ترامب بوقف المساعدات عن الدول التي ستصوت لصالح القرار... فقد حاز القرار على 129 دولة مؤيدة للقرار باستثناء بعض الدول غير المرئية على خارطة العالم، ولم يكتشف أحد أسماها إلا عندما تصوت على عكس للاتجاه الدولي ولمصلحة الكيان الإسرائيلي... مع العلم أن قرارات شبيهة اتخذتها الجمعية العامة بخصوص كوريا وتم إرسال قوات دولية هناك وكذلك القرار على أثر العدوان الثلاثي على مصر عام 1956...

كما وتؤكد جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن على أن مدينة القدس مدينة محتلة وتنتظر مفاوضات الحل النهائي لعودتها الى دولة فلسطين المستقلة والتي لازالت تحت الاحتلال الإسرائيلي...ضاربا بعرض الحائط كل هذه القرارات الدولية بخصوص القدس التي تم احتلالها عام 1967 والتي نصت جميعها على عدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن مدينة القدس والاستيطان فيها ومطالبة البعثات الدبلوماسية للدول التي لها في مدينة القدس والخروج الفوري منها باعتبارها من الأراضي التي احتلت بعد الخامس من حزيران من عام 1967 وإبقائها ضمن قضايا الحل النهائي مع قضايا اللاجئين والحدود والمياه و حسب ما تم في اتفاقية أوسلو .

لقد ارتكب الرئيس الأمريكي ترامب خطأ تاريخيا ودينيا كبيرا بقراره المتسرع، والذي أتبعه ضاربا بعرض الحائط كل هذه القرارات، باستخدام الفيتو يوم الأثنين الموافق 2017/12/18 لمنع اتخاذ قرار من مجلس الأمن الذي أيدته 14 دولة من أصل 15 دولة يلغي قرار الادارة الأمريكية ويصحح الخطأ الذي ارتكبه بحق الشعب الفلسطيني لا تريد أن تكون وسيطا نزيها في عملية السلام وحل الدوليتين حاليا ومستقبلا التي تبنته اداراتها السابقة وإدارته الحالية كما ويتحمل المسؤولية الكاملة لما سيسببه هذا القرار من اضطرابات وعدم استقرار في المنطقة وربما في العالم بأسره، والثمن الذي سيدفعه بعد هذا القرار ذي الأبعاد الخطيرة من ناحية المعتقدات الدينية والعقائدية والسياسية والأمنية وغيرها على العالم بأسره، عندما أمعن بوقوف إدارته إلى جانب الكيان الاسرائيلي، لم يدرك جيدا ما قام به بتحويله قضية الاستقلال الفلسطيني من قضية وطنية إلى قضية دينية وهو لا يعلم أن مدينة القدس قبله المسلمين ومولد المسيح عليه السلام، وأن مدينة القدس ليست بنايات تاريخية ودينية وحجارة يتقاتل عليه، وان وجد من يقر له من العرب والمسلمين بقراره هذا، فإنهم قلة قليلة خارج السياق، لا يمثلون إلا أنفسهم، والتاريخ سيلفظهم إلى مزابله، ولن تنفعه غرور القوة التي دفعت الرئيس الأمريكي (ترامب) لاتخاذ خطوة لم يدرك انعكاساتها جيدا على العالم الإسلامي وعلى مستقبل أمريكا، فرغم انه اختار توقيت دقيق وحساس من ناحية ضعف وهشاشة العرب بسبب الفتن والحروب الداخلية، وحالة الانقسام والتكؤ في طي صفحته البغيضة فلسطينيا، إلا أن ذلك لا يعني أن العالم الحر والعربي والإسلامي سيمرر قرار (ترامب) مرور

السلام...مثله كمثل قرارات فرعون الذي قال لقومه: "ما علمت لكم من اله غيري"، ولا يحق لأي أمريكي أن يسأل بعد هذا القرار لماذا يكرهنا العالم الحر بما فيه العلم العربي الإسلامي كل هذه الكراهية؟!..لأن قرار الرئيس الأمريكي (ترامب) الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لكيان الاحتلال، مخالف لإرادة الشعوب والقرارات الشرعية الدولية فلكل صوت صدى، ولكل حدث وقرار، خيارات متاحة للرد عليه، مهما بلغ هذا القرار من قوة والقدرة على التطبيق على أرض الواقع، فالقرار له انعكاسات وتداعيات، ولدينا نحن الفلسطينين والعرب والعالم الإسلامي والدول الصديقة واحرار العالم القدرة على الرد وإلغاء القرار بفعل الإمكانيات المتاحة والخيارات والقدرات التي لا تتضبط إن استغلت بشكل جيد...

على الرغم من بعد ما رأينا أن لا دولة عربية ولا دولة إسلامية بشكل رسمي بادرت وطردت أو استدعت السفير الامريكي او هددت، لأن زمن الرجولة والوفاء قد انتهى برحيل القادة العظام - أمثال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والرئيس هوارى أبو مدين والرئيس الشهيد ياسر عرفات والرئيس الراحل صدام حسين لقد كان قرارهم وردهم بالأمس القريب عندما أقر كنيست الكيان الإسرائيلي بسط قوانين دولة الاحتلال على مدينة القدس.. ففي الوقت الذي كان فيه الرئيس العراقي صدام حسين في حرب مع جيرانه، قام على الفور بزيارة للسعودية وقابل وقتها الملك خالد في صالة المطار واتفقا على التصدي للقرار وللدول التي ستستجيب له، ودعم قرار الأمم المتحدة رقم 478 لعام 1980 الذي طالب فيه البعثات الدبلوماسية الخروج فوراً من القدس حيث اتفقا على وقف تصدير النفط وإلغاء العقود التجارية وترحيل رعايا الدول الذين لم يستجيبوا للقرار .

وبهذا التهديد كانت الاستجابة الفورية للدول بعدم نقل بعثاتهم الدبلوماسية الى مدينة القدس، وكذلك تلك الدول التي كان لها بعثات في القدس وعددها 13 بعثة دبلوماسية خرجت من مدينة القدس- تلك الثلثة من الزعماء لا يعرفون لغة الخيانة... ولكن اليوم لم يحرك قادة اليوم قيد أنملة عدا الشجب والاستنكار... مع دعمنا وتأييدنا للدول الشقيقة والصديقة التي استجابت لنصرة مدينة القدس وفلسطين في مجلس الأمن وعلى الساحة الدولية.

ولأن القضية الفلسطينية وقلبها مدينة القدس هي قضية العرب والمسلمين المركزية وهكذا قرار حول نقل السفارة الأمريكية إلى القدس واعتبار أن القدس عاصمة للكيان الإسرائيلي قرار دون مبالغة او ثرثرة زائدة يكون له ما بعده على الكيان الإسرائيلي ومصالح أمريكا الحيوية بالمنطقة العربية برمتها وندعو الى فتح الأبواب على مصراعيها أمام اشتقاق رؤية برنامجيه استراتيجية جديدة. تركز على ان يكون النضال لتحرير القدس وفلسطين وتطهير المسجد الأقصى واستعادته وتمكين الفلسطينين وعودتهم لا ان يكون فقط لإسقاط هذا القرار وإفشال هذه الخطوة، مع التأكيد على أننا لا نستخف بهذا القرار ولا ننظر إليه بسطحية ولا مبالاة بل نرى فيه تعديا خطيرا واستخفافا بالعرب وبالمسلمين كثيرا وإعراضا عن الحق متعمدا وتشريعا للكيان باطلا وننظر إلى هذه الخطوة على أنها واحدة من سلسلة خطوات سبقت وحلقة من مجموعة الحلقات التأميرية التي يتم التخطيط لها والعمل على تنفيذها. ولا يخفي على أحد أن هذا القرار لن يلقي الوهن في قلوبنا كفلسطينيين ولن يزعزع اليقين في

صدورنا ولن يشغلنا عن القضية الأساس والهدف الأكبر وكوننا على ثقة بان مدينة القدس هي عاصمة دولة فلسطين الأبدية، وان اليوم آت سيتحرر فيه الأقصى والمقدسات من نير الاحتلال، وأن قراراتهم ستسقط.

أمام هذا التحدي لقرار ترامب أن التعامل معه يحتاج الى ما هو أكثر من عملية التجيش التي تجري حاليا على وسائل التواصل الاجتماعي وفي بعض الاوساط لأننا إذا اعتمدنا على ذلك فقط واعتبرناها الاسلوب الامثل للتعامل مع هذا القرار فعلينا ان نعترف أننا فشلنا في التصدي واسقاط قرار ترامب، لأن المطلوب هو:

أولاً: التأكيد على أن:

- قيام حكومة بريطانيا عبر تصريح بلفور بمنح فلسطين للكيان الإسرائيلي والرئيس الأمريكي ترامب أكمل باقي الأراضي الفلسطينية للكيان الاسرائيلي، هما بمثابة تحدي صارخ واعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني مالك فلسطين والقدس، وجب التصدي لهما بكافة أشكال المقاومة السلمية وغيرها.
- قرار اليونسكو الذي أوضح للعالم بشكل جلي أنه لا يوجد بتاريخ مدينة القدس أية علاقة لليهود والكيان الاسرائيلي فيها على الرغم من التهديدات الامريكية بقطع التمويل عنها واتخذت القرار واستبدلت الصين لتمويلها بدلا من الادارة الامريكية التي تساعد بمأرب سياسية بحتة
- التأكيد على رفض كافة المقترحات والمشاريع التي لا تجعل مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين الأبدية، ولن يغير أي قرار أمريكي أو اسرائيلي الحقيقة الراسخة لدى الشعب الفلسطيني والشعوب الصديقة واحرار العالم.

ثانياً: العمل على:

- إتمام المصالحة والحفاظ عليها
- تفعيل القضية الفلسطينية على مستوى الحراك الشعبي والجهادي الى جانب الحراك الدبلوماسي ومطالبة الجاليات الفلسطينية والعربية والاسلامية في الخارج لدعم الحقوق الفلسطينية لإسقاط قرار ترامب
- قيام دولة فلسطين تحت الاحتلال وتأكيد الاعتراف الدولي فيها
- تعطيل القرارات الاقتصادية مع الكيان الاسرائيلي حتى يتم حل الدولتين على أقل تقدير
- مقاطعة المسؤولين الامريكيين من قبل الحكومة وشخصيات المجتمع والمؤسسات
- إتمام المصالحة الوطنية استكمالاً للوحدة الوطنية التي تشكل صمام الأمان عبر تسلم حكومة الوفاق لمهامها كاملة في المحافظات الجنوبية ومن ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية فصائلية صادقة تؤمن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الكفيلة بانتزاع حقوقنا وتحقيق الأهداف الوطنية الشاملة للحرية والاستقلال وعودة اللاجئين وتحرير الأسرى عبر بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

- توظيف كافة الإمكانيات مع الدول الصديقة والحرّة للحصول على العضوية الكاملة للأمم المتحدة
- تعزيز الحملة الشعبية لمقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية
- التصدي المستمر لسياسة الإدارة الأمريكية والعمل على افشال القرار ودعوة الدول الصديقة وشعوبها للتضامن مع قضيتنا
- استثمار وضع الفاتيكان للحفاظ على مدينة القدس
- التوجه الى المحاكم الوطنية في الدول والمحاكم الدولية لالغاء وافشال القرار
- دعوة البرلمانات العربية والإسلامية لوقفه جادة في وجه الكونغرس الأمريكي الذي يعادي الاسلام والقضية الفلسطينية

وختاماً نؤكد على أن الله والشعوب العربية والإسلامية وكل أحرار العالم مع شعب فلسطين لأنه يدافع من أجل حقه في الاستقلال وتحقيق تطلعاته في نيل الحرية والانتعاق من الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الأبدية شاء من شاء وأبى من أبى فمدينة القدس للفلسطينيين والعرب والمسلمون والمسيحيين.

والله ولي التوفيق